

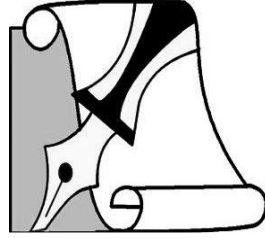


مركز باهث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية**

تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

- 1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بدأت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي فور تشكلها برحلة الألف ميل على طريق تنفيذ الوعود التي وعد بها ميقاتي عند تسميته. وهي حتى كتابة هذه الأسطر ما زالت تتلمس طريق الانطلاقة المنتظرة، محاولة التغلب على الرياح القوية التي تواجهها من الداخل والخارج على السواء، وتحول دون تحقيق الحركة المتوقعة بالزخم اللازم لتسريع خطوات الإنقاذ.

وتمثل الموقف الابرز خلال أيام ما بعد التشكيل في تأكيد جميع الافرقاء على اجراء الانتخابية النيابية في الربيع من العام المقبل والتي من شأنها ان ترسم مساراً معدلاً نوعاً ما عن خريطة مجلس النواب الحالي، وان لن تتم تغييرات دراماتيكية على مشهد تلك الخريطة.

وإذا كان من المبكر اليوم الحكم على طبيعة المعركة الانتخابية وآلية التغيير المرتقبة وتراجع بعض قوى الحكم، فإن الحسابات الانتخابية تطغى على ما غيرها من اعتبارات العمل والإنجاز، بالنسبة لكل القوى السياسية والحزبية. وفي مثال بسيط على ذلك باتت حتى البطاقة التمويلية أسيرة الحسابات الحزبية الضيقة التي تسعى للاستئثار بالمكاسب الشعبية للبطاقة التي أصبحت لا تسمن ولا تغني من جوع، بعد الارتفاعات الجنونية في أسعار السلع الغذائية والمحروقات، علماً ان سعد صرف الدولار الأميركي قياساً لليرة اللبنانية قد عاود الارتفاع بعد فترة تراجع على اثر تشكيل الحكومة.

خارجياً، تزداد الدول المانحة إصراراً على موقفها القاضي بربط فتح باب المساعدات بالإصلاحات الموعودة، من الحكومات اللبنانية المتعاقبة، وما قدمته من برامج لوقف الهدر ومحاربة الفساد، وكان آخرها ما إلتزمت به حكومة الرئيس سعد الحريري في مؤتمر سيدر في أيار ٢٠١٨، والذي لم يتحقق منه حتى الآن بند واحد.

وتكاد هذه المسألة تتحول إلى الدوران في حلقة مفرغة، على طريقة بيضة المساعدات أولاً، أم دجاجة الإصلاحات، على اعتبار أن الإصلاحات في الكهرباء وقطاعات حيوية أخرى تحتاج إلى أموال غير متوفرة في خزينة الدولة، وبالتالي تحتاج إلى الدعم المالي الفوري لإطلاق ورشة الإصلاحات، في حين

أن الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية فاقدة الثقة بالدولة اللبنانية وبالمنظومة السياسية الفاسدة، وتطالب بتحقيق الإصلاحات قبل تقديم المساعدات.

ويُخشى أن تتحول هذه الحلقة المفرغة إلى مصيدة للحكومة الميقاتية، لإجهاض خطواتها الإنقاذية والإصلاحية، وإلهائها عن أهدافها، عبر خطابات شعبية، يستعملها البعض وقوداً للحملات الانتخابية المنتظرة، وعلى حساب القرارات غير الشعبية التي تتطلبها خطط الإنقاذ والإصلاح.

وفي انتظار العودة إلى المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، وتبيان الخيط الأبيض من الخيط الأسود في ملف المساعدات الخارجية، يمكن للحكومة أن تبدأ بسلسلة خطوات إصلاحية في الداخل، ولو كانت صغيرة، للتأكيد على التصميم الجدي للمضي قدماً في طريق الإصلاح مهما كانت الصعوبات.

وهنا ثمة أكثر من سؤال لدى جهات مراقبة لعمل الحكومة ليست بعيدة عن فلك رئيسها: ماذا يمنع الحكومة، مثلاً، من الإسراع في تعيين الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء وإعادة الصلاحيات الكاملة لها، تجاوباً مع نصائح المؤسسات المالية الدولية؟

واستطراداً، هل تستسلم الحكومة للمحاصصات السياسية التي تعرقل تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة الكهرباء، يعيد تنظيم العمل في هذه المؤسسة الحيوية بعد ١٥ سنة من الفراغ القاتل، والذي أدى إلى هذا التدهور في الكهرباء التي تسببت بنصف المديونية العامة تقريباً؟

لماذا لا تبدأ الحكومة، وبالاتفاق مع رئاسة مجلس النواب في إعادة النظر بالمعاشات التقاعدية للنواب السابقين، وحصراً فقط بالعائلات المحتاجة منهم؟

ماذا يمنع من درس نظام جديد للرسوم والضرائب، يكون أكثر عدلاً من النظام الحالي الذي يتحمل وزره صغار المستثمرين، ويُبقي حيطان المال النافذين من أصحاب الإستثناءات غير المحقة؟

لماذا لا تعلن الحكومة وضع يدها على مرفأ بيروت، والمرافئ الأخرى، ومطار بيروت لتمنع حالات التسبب والتهريب التي تتم في وضح النهار لمصلحة الأطراف السياسية النافذة وأزلام الأحزاب، وتوفير مليارات الليرات شهريا للخزينة المفلسة، عوضا عن ذهابها إلى جيوب المحاسيب وصناديق الأحزاب النافذة؟

ألا يستحق الوضع المالي المتردي للدولة وضع خطة تقشف سريعة في وزارة الخارجية، لا توقف الهدر والسراقات فحسب، بل تُعيد النظر ببعض النفقات غير المجدية، بما في ذلك إعادة تقييم خريطة الإنتشار الدبلوماسي والقنصلي في العالم، وإقفال بعض السفارات والقنصليات في بعض البلدان، وتخفيض المخصصات للقناصل والسفراء في بلدان أخرى؟

وماذا عن خطط ترشيح الإدارة، وإنقاذها من جحافل الموظفين والعاملين العاطلين عن العمل، ولا مهمة لديهم غير قبض رواتبهم في آخر كل شهر؟

ومن نافلة القول التذكير أن مثل هذه الخطوات الجدية، من شأنها أن تحرك المياه الراكدة في الداخل، وتشكل حافزا للدول المانحة للتعاطي بجدية مع الوضع اللبناني الجديد، وتساعد على الإفراج عن بعض المساعدات الأوروبية، ريثما تزول الغيوم التي تعتري علاقات لبنان مع بعض الخارج.

في كل الأحوال، يجب متابعون لهذا الملف الحكومي بأن هناك قضايا كثيرة وكبيرة يفترض أن تعمل عليها حكومة "معا للإنقاذ" في الوقت القصير من عمرها، والذي قد لا يتجاوز الخمسة اشهر حتى إجراء الانتخابات النيابية في 27 آذار كما تردد، او في ايار المقبل، وسط غياب عربي شبه شامل عن مواكبة لبنان لولا استثناءات مصر والعراق والأردن والكويت وسوريا، وفي مجالات محدودة كمساعدة لبنان على استرجار الكهرباء وتقديم مساعدات عينية وطبية لتلافي انهيار المجتمع اللبناني بكامله. ولو ان الدعوات وجهت لميقاتي من العراق والاردن لزيارتها، لكن رئيس الحكومة يفضل الانتظار لحين تسيير وتسيير

بعض الملفات المهمة العالقة، وبرزها أولوية معالجة مشكلة الكهرباء والتفاوض المالي مع صندوق النقد الدولي وبعض التعيينات الادارية والقضائية والدبلوماسية الضرورية والتحضير للانتخابات.

وقد دخلت فرنسا ومعها مصر على خط محاولة إقناع السعودية بالانفتاح على لبنان ودعم الحكومة ولومعنويا وسياسيا إن لم يكن ماليا، على أمل ان يقوم ميقاتي بزيارة الرياض مفتتحا جولة خليجية وعربية تشمل مصر والعراق والاردن، كما جرت اتصالات مع الادارة الاميركية للغاية ذاتها، لكن لم يحقق هذا المسعى اي نتيجة حتى الآن، الا ان الامل ما زال قائما عند ميقاتي على مرونة سعودية لظروف لبنان وتوجه الحكومة الجديدة لإعادة وصل ما انقطع مع الدول العربية لا سيما الخليجية.

ولكن بعض الجهات السياسية تأخذ على دول الخليج أنها تركت لبنان في اسوأ ظروفه لقمة سائغة لخصوم هذه الدول، وتخلت حتى عن دعم بعض حلفائها فقوي الخصوم، وإن كانت هناك اسباب موجبة لإخلاء الساحة اللبنانية بسبب الوضع الاقليمي المتوتر وبسبب الأداء اللبناني الرسمي والسياسي الذي أوصل البلاد إلى ما هي عليه الآن.

ومع استمرار الجهود والمسااعي لفتح الأبواب العربية مشرعة أمام الحكومة، فإن ميقاتي ووزير الخارجية عبد الله بو حبيب باشرا حركة دبلوماسية واسعة مع السفراء العرب والأجانب المعتمدين في لبنان، واتصالات مع عدد من الدول الغربية وحتى مع الامم المتحدة، لكن مصادر وزارية تشير إلى أن ميقاتي يفضل أن يكون لدى لبنان شيء يقدمه للعالم قبل مباشرة الزيارات الرسمية للدول الداعمة والمانحة، وهناك تفكير بزيارة إلى الأمم المتحدة وعواصم كبرى لاحقا من أجل عرض ما تم إنجازه وما يريده لبنان بالتفصيل.

كما علم أن مسؤولا رسميا أجرى اتصالات بالإدارة الاميركية مؤخرا، لبحث إمكانية توسيع الاستثناءات في عقوبات قانون قيصر على لبنان، من أجل الاستفادة من فتح الحدود السورية - الاردنية لتصدير المنتجات اللبنانية الزراعية والصناعية إلى الأردن والخليج عبر سوريا، ويبدو أنه حصل تجاوز اميركي

مبدئي على أن لا تتجاوز القضية موضوع نقل المنتجات والتبادل الاقتصادي والتجاري، طالما أنه تم السماح باسترجار الكهرباء والغاز.

ومن المنتظر في حال تم الاتفاق أن يبدأ عدد من الوزراء المعنيين لا سيما وزيرى الصناعة والزراعة وربما وزير الأشغال العامة والنقل، الاتصال بالسلطات السورية للتنسيق من أجل تسهيل مرور البضائع وحركة الترانزيت عبر سوريا.

وفي انتظار التفاوض مع صندوق النقد وبدء استرجار الكهرباء والغاز من الأردن ومصر وسوريا، يجري التحضير لتعيينات محدودة في مجلس الإنماء والإعمار وبعض الإدارات والمؤسسات العامة الأخرى، ومجلس القضاء الأعلى، وقطاعي الكهرباء والنفط، وإجراء بعض التشكيلات الدبلوماسية الضرورية كنقل سفراء من الخارج إلى الإدارة المركزية وبالعكس وترفيح موظفين من الفئة الثانية إلى الأولى لتسلم بعض السفارات، إضافة إلى تحريك عملية إعادة بناء مرفأ بيروت بعيدا عن ملف التحقيق في كارثة الانفجار، وعملية التعافي الاقتصادي واصلاح القطاع المصرفي.

إلى ذلك، يفترض أن تتفرغ الحكومة لمعالجة ملف ترسيم الحدود البحرية، وعُلم في هذا الصدد أن هناك اتجاها لتكليف الشركة البريطانية التي تمت الاستعانة بها سابقا، من أجل إعادة إجراء مسح للمنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية وتحديد الحدود البحرية بدقة، قبل الإقدام على أي خطوة لتعديل المرسوم 6433 أو تحديد سقف آخر للتفاوض غير المباشر مع الكيان الاسرائيلي. وهذا الأمر يفترض أن يتم خلال أسابيع قليلة.

في كل الأحوال، الثابت في الأجواء الحكومية هو أن فرصة الانقاذ متاحة، والحكومة صادقة في توجهاتها وعازمة على الإنجاز السريع، وهذا الامر يحتاج إلى عناية شديدة خصوصا أن الحكومة لا تملك عصا سحرية، والمسار الحكومي يسير في الاتجاه الصحيح الذي سيفضي بالتأكيد الى علاجات ملموسة في المدى المنظور.

وفي هذا السياق تلفت مصادر وزارية النظر إلى جهوزية الحكومة للانطلاق في ورشة العمل المنتظرة منها، وهي بالتأكيد تتطلع إلى كل دعم من الاصدقاء والأشقاء. وقالت إن الأساس يبقى في أن ترفد بدعم داخلي يواكبها ويسهل عليها مهمة وضع لبنان على سكة النهوض، خصوصا أنها تبلمت جهوزية المجتمع الدولي لفتح باب المساعدات للبنان فيما لو اتخذت ما هو ملح من خطوات اصلاحية، علما ان خطة التعافي التي تحضرها الحكومة لاعتمادها قاعدة تفاوض مع صندوق النقد الدولي ستلحظ في شكل جوهرى تلك الاصلاحات التي ستقود حتما الى الانقاذ المنشود.

على أن الشرط الأساس لنجاح الحكومة في مهمتها، حسب هؤلاء، هو الاستعادة من الجو الدولي الحاضن للحكومة، وكذلك الرهان الداخلي عليها كفرصة إنقاذ، وهذا يتطلب في الدرجة الأولى ان تترك الحكومة تعمل وفق أجندتها التي حددتها في بيانها الوزاري، ووفق مقتضيات مصلحة كل اللبنانيين، والمعايير الانقاذية والإصلاحية الصافية بعيدا عن المداخلات السياسية وما تستبطنه من شروط ومعايير شخصية وحسابات حزبية وسياسية كانت السبب في اشتعال الازمة وتعميقها.

وتأسف وجهة النظر هذه إلى صدور أصوات سريعا لا تريد للبلد أن ينهض من أزمته، فتراها تقصف على الحكومة بلا أي سبب، حيث تمارس النعي المسبق لأي خطوة انقاذية او اصلاحية او غير ذلك، وقبل أن تقدم الحكومة عليها. على ان هذه الاصوات وعلى وقعها المزعج، لن يكون لها تأثير في العمل الحكومي.

من جهته، يخوض الرئيس ميقاتي مهمته الثالثة على رأس الحكومة. في المرة الاولى العام 2005، جاء على سبيل تسوية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري وخروج الجيش السوري من لبنان. فكانت لحظة دقيقة مغايرة للسنوات الـ 15 التي سبقت مع إعادة إنتاج السلطة من خلال إنتخابات نيابية قرر رئيس الحكومة أن يديرها وفق التزام مسبق بعدم الترشح فيها عن مقعد في طرابلس.

ثم حضر في لحظة أخرى لا تقل أهمية مع مرحلة الاهتزازات في المنطقة العربية التي سُميت بالربيع العربي، وكان ذلك في العام 2011 بعد اسقاط حكومة الرئيس سعد الحريري.

اليوم، ومع تشكيل الحكومة بعد كل هذه المدة، يشير متابعون للموقف الغربي عامة والاوروبي خاصة، ان الاهتمام بلبنان ما زال مستمرا.

وما يهم الغرب في لبنان هي امور عدة: أولاً، منع تدفق اللاجئين الى اوربا الحساسة تجاه أي تغيير ديمغرافي يحمل طابعا طائفيا وقوميا في مجتمعاتها وهي التي تحمل خشية اليوم من بروز تيار الاسلام السياسي "الارهابي" الذي عانت منه.

ثانياً، الحفاظ على أمن القوات الغربية في الجنوب اللبناني حيث لأوروبا اهتمامات اقتصادية تحديدا نفطية في المستقبل، ونتحدث هنا خصوصا عن فرنسا وهو ما يريد الرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون الاهتمام به وضمانه وما يفسر سعيه الدؤوب للحصول على حصة سياسية في تشكيل الحكومة اللبنانية.

ثالثاً، منع انهيار المؤسسات العسكرية والأمنية، وهو ما يدفع الأوروبيين لمحاولة احتواء الصعوبات الاقتصادية بما يحقق للناس ما دون كفاف يومهم من غذاء ودواء وماء وكهرباء وباقي عناصر الأمن الإجتماعي الأساسي.

وثمة تقديرات أوروبية أن حكومة ميقاتي لن تتمكن سوى من إدارة الإحتواء المطلوب دولياً، أي منع إنهيار المؤسسات ومنع تدفق اللاجئين. فهي ليست حكومة سياسية لتتخذ قرارات أساسية ولكنها ليست مستقلة بأي حال من الأحوال.

ولا تنفصل النظرة الأوروبية للبنان عن النظرة إلى مجمل المنطقة. يعتبر الفرنسيون أن مصر والأردن هما الدولتان الأكثر استقراراً في هذه البقعة المشرقية وهما تعملان على إمتصاص الصدمات وتبريد النزاعات ومنع ارتطام بلدان المشرق العربي من لبنان إلى سوريا إلى العراق.

ولقد جرت محاولات فرنسية عديدة في الأشهر والسنوات الأخيرة من أجل تعديل نظرة السعوديين إلى الواقع اللبناني تحديداً، لكنهم كانوا في كل مرة يزدادون تشدداً. لكن في الفترة الأخيرة يبدو أن ثمة مرونة سعودية لم تتخذ شكل توفير الضوء الأخضر للمساهمة ايجابيا في الاستقرار اللبناني عبر توفير المساعدات المالية المطلوبة. وهذا ما يفسر اللقاءات السعودية مع مسؤولين سوريين وإيرانيين والحلقة التي تميز بها أخيراً الوضع العراقي الذي يشهد أيضاً اهتماماً فرنسياً كبيراً وتعزيزاً لمصالح باريس الاقتصادية فيه.

وثمة قناعة سعودية جديدة قديمة بأن سوريا هي أكثر من يفهم لبنان ويدركه وتمتلك قيادتها الأسلوب الأنجع في التعامل مع السياسة اللبنانية. هو اقرار بمعادلة ليست بالضرورة شبيهة بما سرى بعد اقرار اتفاق الطائف مع تسليم الرياض لدمشق بالملف اللبناني مع مراعاة حليف الرياض رفيق الحريري وسياسته الاقتصادية، وهو أمر إلتزم به الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد.

هي حقيقة مريرة توصلت إليها الرياض كما أشقائها العرب كالإمارات ومصر والشقيق الخصم قطر وغيرهم من العرب الذين يمهدون اليوم لعودة سوريا الى الجامعة العربية، ما تأخر في عهد الرئيس الاميركي دونالد ترامب وما بات متوافراً مع ادارة الرئيس الاميركي الديمقراطي جو بايدن.

لكن في هذه اللحظة السياسية بالتحديد، فأمر انفتاح الرياض على لبنان وهي الدولة الأكبر والأهم بين عرب الخليج، دونه صعوبات. والملاحظ أنه بمجرد أن وصل وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان إلى السعودية، حيث عقد محادثات مع المسؤولين السعوديين، حتى بدأت التساؤلات عن موقع الملف اللبناني في المعادلة، وما إذا كان قد حضر على طاولة الحوار بين الجانبين، طبقاً لرئيسياً أو على الهامش.

لكن ما رشح عن المحادثات لم يوح بأن الملف اللبناني شكل أساس اللقاء، باعتبار أنه لم يعد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، التي تناولها الاجتماع، وفقاً للبيانات الرسمية المقتضبة التي صدرت.

رغم ذلك، ثمة من ربط الاجتماع بوجود مسعى فرنسي جدي، يدفع باتجاهه الرئيس ماكرون شخصيا، لإقناع الرياض بالالتفات مجددا إلى لبنان، أو بالحد الأدنى غض النظر، وهي سياسة لم تتغير مع ولادة الحكومة الجديدة، التي لم تعلق عليها الرياض إيجابا أو سلبا، بعدما كانت قد رفعت الفيتو في وجه الرئيس سعد الحريري.

يقول متابعون للملف إن باريس تدرك أن السعودية لاعب أساسي على الساحة اللبنانية، وهي لذلك تسعى لإقناعها بالعودة إلى لعب دورها، لتكون بمثابة شريكة لها في المرحلة المقبلة، خصوصا أنها باتت تعلم علم اليقين ان نجاح مبادرتها في لبنان لا يمكن أن يتم من دون مباركة الرياض، خصوصا بعد المعاناة التي عاشتها طيلة الأشهر الأخيرة خلال مرحلة تكليف الحريري.

ومع أن محاولات الفرنسيين لإقناع السعوديين بتسهيل مهمة الحريري سابقا باءت بالفشل، إلا أنهم لا يزالون يعولون على دور سعودي مختلف في لبنان في المرحلة المقبلة، خصوصا إذا ما باشرت الحكومة بورشة الإصلاحات التي يطالبها بها المجتمع الدولي.

وثمة بين الفرنسيين ومن يدور في فلكهم من يعتقد أن الرياض يمكن أن تتعامل ببراغماتية مع الحكومة اللبنانية الحالية، بناء على العديد من الاعتبارات والأسباب، أولها أن رئيسها هو نجيب ميقاتي وليس سعد الحريري، خصوصا بعدما تبين ان جذور الخلاف مع الأخير شخصية إلى حد بعيد، وقد تجلّت في أكثر من معطى، ولو ان الروايات الرسمية تتعمد الفصل بين ما هو شخصي وما هو عام.

ومع أن الفرنسيين يدركون أن مشكلة السعوديين مع الحريري تستند أولا إلى اقترابه في فترة من الفترات من حزب الله، وتحوله إلى حليف مستتر له، حسبهم، إلا ان ثمة اعتقادا لدى بعضهم أنهم يمكن أن يبديا مرونة أكبر إزاء ميقاتي.

في المقابل، يستبعد المتابعون للشأن السعودي أي تغيير في موقف الرياض، وهم يؤكدون أن ما يسري على الحريري ينطبق بدرجة أكبر على ميقاتي، بعيدا عن كل ما يُنسج عن الخلافات الشخصية والمالية

مع الحريري، علما أن ميقاتي سُمي أصلا بتزكية من الحريري نفسه، وبموافقة وربما مباركة، من حزب الله، فضلا عن كون حكومته ضمت وزيرين سماهما الحزب، ولو بصورة غير مباشرة.

ويقول هؤلاء إن الموقف السعودي ليس مغلقا إزاء لبنان، ولكنه في الوقت نفسه واضح، إذ إن الرياض ليست جاهزة لتكرار التجارب السابقة.

من هنا، يؤكد العارفون أن الليونة السعودية مستبعدة اليوم أقله بانتظار نضوج المعطيات أكثر، وظهور نوايا الحكومة الحالية، وكيفية تعاطي المجتمع الدولي معها، علما ان الأخير لم يحسم موقفه منها بعد، وهو لا يزال ينتظر ترجمة الأقوال التي يطلقها رئيس الحكومة وسائر الوزراء إلى أفعال ملموسة، يمكن البناء عليها لبلورة معالم المرحلة المقبلة.

في النتيجة، لا يُعتقد ان المحطة الفرنسية في الرياض قد احدثت خرقا على صعيد العلاقات اللبنانية السعودية، على الأقل بصورة مباشرة وفي المدى المنظور، فالسعودية متمسكة بموقفها، وهي ترفض تقديم أي "شيك على بياض" للقادة اللبنانيين في المرحلة الحالية، ولا سيما في العهد الذي يتحمل برأيها مسؤولية كبرى في الانزلاق الذي حصل، بعدما تحول إلى غطاء لخصوم الرياض، وفق ما يقول داعموها ملمحين الى حزب الله.

في هذه الأثناء، في خضم المناخ المنفتح في المنطقة ولبنان من ضمنها، تُثار تساؤلات حول امكانية زيارة ميقاتي لدمشق. هو امر مستبعد الآن، لكن ميقاتي كان قد أكد في مقابلة إعلامية أن زيارته إلى سوريا تحتاج إلى غطاء دولي، لكنه سارع في اليوم التالي بعد زيارته رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري إلى تصحيح موقفه بقوله إنه حتى لا يفسر خطأ ما قاله "من اننا نطلب غطاء دوليا لزيارة سوريا، اقول تحكم علاقتنا بسوريا عدة عوامل تاريخية وجغرافية وعلاقات جوار وكل شيء". وأضاف "اذا كانت الزيارات لا ينطبق عليها اي عقوبات، لا مانع بتاتا من زيارة سوريا والتعاون معها، اما اذا كان الأمر سيعرض لبنان لأية مخاطر، فلا يمكن أن أسمح أن يتعرض لبنان بوجودي للمخاطر باذن الله".

لكن إرهابيات هذا الانفتاح تشير إلى أن المسألة هي مسألة وقت ليس أكثر وإن طال. وليس السياق الأردني السوري المتقدم سوى مثالا على ذلك بعد التوصل إلى إتفاق بين الأردن ولبنان وسوريا ومصر على إيصال الغاز الطبيعي المصري الى لبنان عن طريق الأردن وسوريا. كما أن هناك مؤشرات أخرى مثل ربط لبنان والأردن كهربائيا عبر سوريا، زيارة رئيس الأركان السوري إلى عمان، لقاء وزيري خارجية مصر والأردن مع نظيرهما السوري في نيويورك، التعاون الأمني المفتوح بين دمشق وعمان في الجنوب السوري وفتح الحدود البرية الأردنية السورية.. والجوية لاحقا.

كل ذلك سيدفع بلبنان الى السير قدما في ما هو مصلحة لبنانية قبل اي أمر آخر، وإن كان الأمر لن يحصل قبل ضوء أخضر دولي بعد ما حصل أخيرا من غض نظر دولي، أي موافقة أميركية ضمنية، لما طرأ أخيرا.

في الختام، تبقى القناعة الأكبر لدى مختلف المطلعين على الشأن اللبناني ان كل شيء سيبقى مجمدا حتى استحقاق الانتخابات النيابية، التي سترسم عمليا ملامح مرحلة ما بعدها، فالحكومة الحالية، على أهمية الدور المطلوب منها وحساسية المهام الملقاة على عاتقها، لا تُعد في القاموس الدولي سوى حكومة انتقالية تُجهز لمرحلة جديدة.